الحدث

ترفع جرائم الاحتلال الإسرائيلي من مستوى الغليان الشعبي في الأراضي الفلسطينية، مع تزايد الدعوات الدولية لإنهاء جميع عمليات الإخلاء القسري بحق الفلسطينيين. وتزجم الغليان بمواجهات في أنحاء متفرقة من الضفة الغربية أمس الجمعة، فيما لم تتوقف المواجهات في حي الشيخ جراح والمستمرة منذ نحو أسبوع. في المقابل، سقط شهيدان فلسطينيان جديدان وأصيب ثالث برصاص الجيش الإسرائيلي غرب مدينة جنين، فيما ادعى الاحتلال أن الشبان الثلاثة أطلقوا النار باتجاه جنوده على حاجز

غليان فلسطيني

جرائم الاحتلال وانتهاكاته تزيد الغضب

القدس المحتلة، رام الله
العربي الجديد

مع استمرار انتفاضة الفلسطينيين في مختلف أنحاء الضفة الغربية ضد الاعتداءات الإسرائيلية وتضامناً مع أهالي حي الشيخ جراح الذين يواجهون خطر الطرد من بيوتهم، فإن الاحتلال وسع اعتداءاته بحق الفلسطينيين، ليسقط شهيدان جديدان برصاصه غرب مدينة جنين، وذلك تزامناً مع تصاعد الدعوات الأوروبية والأممية لإسرائيل لوقف عمليات الإخلاء القسري والتحذير من أن ذلك يشكل جرائم حرب.

واستشهد شابان فلسطينيان أمس برصاص الاحتلال قرب معسكر سالم المقام على أراضي الفلسطينيين غرب مدينة جنين شمال الضفة الغربية، كما أصيب ثالث. وكشف أحد شهود العيان لـ«العربي الجديد» تفاصيل العملية، وقال إن قوات الاحتلال احتجزت نحو 40 مواطناً، بمن فيهم الشبان الثلاثة الذين كانوا في طريقهم للداخل الفلسطيني المحتل عام 1948 عبر طريق التفافي قرب طولكرم، وتقلوهم في حافلة إلى داخل حاجز سالم غرب جنين، وبعد نحو عشر دقائق من وصولهم أخرج الشبان الأسلحة التي يحملونها وشرعوا بإطلاق النار نحو جنود الاحتلال، الذين قتلوا اثنين وأصابوا الثالث. وأوضح الشاهد أنه بعد ذلك «أغلق الاحتلال المنطقة بأكملها، ولم يفرج عنا إلا بعد استجواب جميع الموجودين». وأكدت مصادر محلية لـ«العربي الجديد» أن اثنين من الشبان الذين نفذوا عملية إطلاق النار من سكان ضاحية شويكة شمال مدينة طولكرم، والثالث من مخيم طولكرم، وثلاثتهم في العشرينيات من عمرهم. من جهته قال متحدث باسم الشرطة الإسرائيلية في بيان «وصل ثلاثة مهاجمين نحو بوابة قاعدة لحرس الحدود سالم شمال مدينة جنين، وقاموا بإطلاق النار نحو بوابة القاعدة بأسلحة من نوع كارلو». وأضاف «رد أفراد شرطة الحدود وجنود من الجيش الإسرائيلي في رد حازم واحترافي بإطلاق النار». من جهته، قال مدير إسعاف الهلال الأحمر الفلسطيني في جنين محمود السعدي لـ«العربي الجديد» إن جيش الاحتلال منعهم من التقدم للوصول إلى المنطقة التي جرت بها الأحداث. وقالت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية إنه منذ سنوات لم تشهد الضفة ظهور خلايا تهاجم معسكرات الجيش الإسرائيلي بالأسلحة في وضح النهار، واصفة إياه بتطور عملياتي خطير. جاء ذلك مع استمرار المواجهات في أكثر من نقطة بالضفة الغربية وخصوصاً في حي الشيخ جراح بمدينة القدس المحتلة، حيث اقتحم مستوطنون مسلحون عصر أمس الحي. وأفادت مصادر محلية بأن المستوطنين اقتحموا الحي خلال تظاهرة كبرى هناك، بينما قامت قوات الاحتلال باستخدام قنابل الصوت لتفريق المتظاهرين. وكان الحي قد شهد ليل الخميس الجمعة مواجهات بين الأهالي والقوات الإسرائيلية التي أقدمت على اعتقال 15 فلسطينياً.

وشهدت مناطق مختلفة من الضفة أمس مواجهات مع الاحتلال. وأصيب عدد من الفلسطينيين بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع، أمس، خلال قمع القوات الإسرائيلية فعالية سلمية على جبل صبيح في بلدة بيتا جنوب نابلس، وأخرى في قرية كفر قدوم شرق قلقيلية، وفي منطقة عين البيضا المهددة بالاستيلاء عليها جنوب شرق يطا.

كما أصيب شاب فلسطيني برصاص في قدمه، وأخرون بالاختناق، جراء قمع الاحتلال للمسيرة الأسبوعية المنددة بالاستيطان والرافضة لإقامة بؤرة استيطانية شمال شرق قرية بيت دجن شرق نابلس. وكانت قوات الاحتلال قد داهمت فجر أمس منزل عائلة الأسير منتصر شلبي في بلدة ترمسعيا شمال رام الله، وأخذت قياسات المنزل تمهيداً لهدمه. وتزعم قوات الاحتلال أن شلبي الذي اعتقلته يوم الخميس هو منفذ عملية إطلاق النار على حاجز زعترة المقام جنوب نابلس شمال الضفة الغربية، والتي أدت لمقتل مستوطنين إسرائيليين وإصابة آخرين. في هذا الوقت، تتصاعد الدعوات لوقف الجرائم الإسرائيلية. وأكد مسؤول فلسطيني رفيع لـ«العربي الجديد» أن القيادة الفلسطينية تواصلت مع الإدارة الأميركية للضغط على إسرائيل بشأن التصعيد في حي الشيخ جراح من قبل قوات الاحتلال والمستوطنين، وذلك مع قرب حضور وفد أميركي رفيع المستوى إلى رام الله للقاء مسؤولين في السلطة الفلسطينية في 17 مايو/ أيار الحالي. وقال المسؤول الذي رفض الكشف عن اسمه: «لقد تم التواصل مع الإدارة الأميركية للضغط على إسرائيل ولجم عنف المستوطنين على المواطنين المقدسيين في الشيخ جراح». وتابع: «طالبنا الإدارة الأميركية بالتواصل المباشر مع بنيامين نتنياهو لوضع حد لاعتداءات المستوطنين على الأهالي في القدس».

من جهتها، حثّت الأمم المتحدة أمس الجمعة إسرائيل على إنهاء جميع عمليات الإخلاء القسري بحق الفلسطينيين في القدس الشرقية، محذرة من أن أفعالها قد تشكل «جرائم حرب». وقال المتحدث باسم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان روبرت كولفيل خلال مؤتمر صحافي «نودّ أن نؤكد أن القدس الشرقية لا تزال جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويسري عليها القانون الإنساني الدولي». وشدد كولفيل على أن «إسرائيل لا تستطيع فرض منظومتها التشريعية في الأراضي المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية». ودعا «إسرائيل كذلك إلى احترام حرية التعبير والتجمع، وهذا يشمل المحتجين على عمليات الإخلاء، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس في استخدام القوة». وكانت فرنسا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا قد دعت الخميس إسرائيل إلى «إنهاء سياستها في توسيع المستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة» التي وصفتها بأنها «غير قانونية»، ووقف عمليات الإخلاء في القدس.

عربياً، قال وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، إن ترحيل أهالي حي الشيخ جراح في القدس المحتلة من منازلهم جريمة يجب أن يمنع العالم حدوثها. ورأى الصفدي في تغريدات عبر «تويتر» أن استمرار إسرائيل في ممارساتها اللاشرعية وخطواتها الاستفزازية في القدس المحتلة وانتهاك حقوق الفلسطينيين، بما في ذلك حق أهل الشيخ جراح في بيوتهم، لعب خطير بالنار. وتابع: «الفلسطينيون المهددون بالترحيل هم المالكون الشرعيون لبيوتهم كما تثبت وثائق سلمها الأردن للأشقاء في دولة فلسطين». واعتبر أن «إسرائيل ليست دولة، بل معسكر إرهابي ضد الشعب الفلسطيني والشعوب المسلمة الأخرى».

مسؤولية إسرائيلية

دانت الرئاسة الفلسطينية التصعيد الخطير والمتواصل في القدس المحتلة وباقي أنحاء الضفة الغربية من قبل الاحتلال. وقال المتحدث الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية، نبيل أبو ردينة (الصورة)، إن استمرار انتهاكات الاحتلال سيخلق توتراً وتصعيداً خطيراً، إلى جانب الانتهاكات الإسرائيلية بحق المسجد الأقصى، خاصة بالاستيطان المخالف لكافة قرارات الشرعية الدولية. وحمّل حكومة الاحتلال مسؤولية تصعيدها الحالي، مطالباً المجتمع الدولي بتوفير الحماية للشعب الفلسطيني.

منع الاحتلال وصول قوات الإسعاف إلى مكان إطلاق النار (خضال الشيخ/ الأناضول)

استشهد فلسطينيان برصاص الاحتلال قرب معسكر سالم

الأمم المتحدة: الأفعال الإسرائيلية قد تشكل جرائم حرب

شرق غرب

بوتين ونتنياهو يبحثان الملف السوري

بحث الرئيس الروسي فلاديمير بوتين (الصورة)، أمس الجمعة، الملف السوري، مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. وقال الكرملين في بيان، إن بوتين ونتنياهو بحثا ملف سورية في اتصال هاتفي بينهما، مشيراً كذلك إلى تقديم نتنياهو خلال الاتصال معلومات عن اتصالات حكومته بمسؤولين أوكرانيين، كما تناول الجانبان العلاقات الثنائية، حيث اتفقا على مواصلة المباحثات.
(الأناضول)

ليبيا: «الأعلى للدولة» يرفض «الإملاءات الخارجية»

أبدى المجلس الأعلى للدولة في ليبيا، أمس الجمعة، استغرابه، لدعوة كلّ من الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا والمانيا، في بيان مشترك صدر عنها أول من أمس، إلى عدم إجراء تغييرات في المناصب المتعلقة بالانتخابات المقررة نهاية العام الحالي، معتبراً أن هذا الموقف يمثل تدخلاً في شؤون البلاد. وقال المجلس في بيان، إنه «تابع باستغراب بيان الدول الخمس»، معتبراً أن «انتهاك السيادة لا يكون عبر المرتزقة فقط، بل أيضاً بمحاولة فرض إملاءات خارجية».
(الأناضول)

فيلتمان يبحث أزمة سد النهضة في الخرطوم

بدأ المبعوث الأميركي لمنطقة القرن الأفريقي، جيفري فيلتمان (الصورة)، أمس الجمعة، زيارة إلى الخرطوم، من أجل بحث عدد من القضايا في مقدمتها أزمة سد النهضة. وذكرت وكالة الأنباء السودانية «سونا» أن مباحثات فيلتمان، خلال الزيارة التي تمتد ليومين، تشمل رئيس مجلس السيادة عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، بالإضافة إلى وزيري الخارجية والري والموارد المائية، مريم الصادق المهدي وياسر عباس، موضحة أن هذه المباحثات ستتناول قضية سد النهضة والتوترات الحدودية بين السودان وإثيوبيا.
(العربي الجديد)

لبيد يسرّع مباحثات تشكيل الحكومة الإسرائيلية

التقى رئيس حزب «يش عتيد»، يائير لبيد، المكلف بتشكيل الحكومة الإسرائيلية، أمس الجمعة، رئيسي حزبي «يمينا» و«تيكفا حداشا»، نفتالي بينت وجدعون ساعر، فيما التقى بينت رئيسة حزب «العمل»، ميراف ميخائيلي. وأوضحت مصادر مطلعة على محادثات الاجتماع بين لبيد وبينت وساعر، أن الهدف من اللقاء هو إنهاء مفاوضات تشكيل الحكومة في غضون أسبوع واحد.
(العربي الجديد)

رئيس الوزراء الباكستاني يزور السعودية

بدأ رئيس الوزراء الباكستاني عمران خان، أمس الجمعة، زيارة للسعودية تستمر يومين، لإجراء مباحثات مع المسؤولين السعوديين، وفي مقدمهم ولي العهد محمد بن سلمان، حول العلاقات الثنائية، بحسب وكالة الأنباء السعودية «واس». والتقى بن سلمان، أمس، رئيس أركان الجيش الباكستاني قمر جاويد باجوا، حيث استعرض الطرفان العلاقات الثنائية، خصوصاً في المجالات العسكرية والدفاعية، بحسب «واس».
(الأناضول)

تقرير

المحادثات السعودية الإيرانية: الرياض تريد أفعالاً

أكد مسؤول سعودي أمس الجمعة إجراء محادثات مع إيران بهدف تخفيف التوتر في المنطقة، متحدثاً عن أنه من المبكر الحديث عن نتائج واستنتاجات لهذه اللقاءات

بغداد ـ **العربي الجديد**

بعد أيام من التسريبات عن محادثات بين السعودية وإيران تهدف إلى خفض التوتر في المنطقة، وما تلاها من تأكيد الرئيس العراقي برهم صالح، أن بلاده استضافت أكثر من جولة حوار بين البلدين خلال الفترة الماضية، أكدت الرياض أمس الجمعة حصول محادثات مع طهران، مع تشديدها على أنها تريد أن ترى أفعالاً، في وقت تسربت أنباء عن إمكان عقد لقاء جديد بعد عطلة عيد الفطر بين سفيري البلدين في بغداد.

وفي أول تأكيد علني من جانب الرياض لإجراء محادثات مباشرة مع طهران، نقلت وكالة «رويترز» عن مدير إدارة تخطيط السياسات في وزارة الخارجية السعودية، السفير رائد قرملي، أمس، أن المحادثات بين بلاده وإيران تهدف إلى خفض التوتر في المنطقة لكن من السابق لأوانه الحكم على النتيجة، مضيفاً أن الرياض تريد أن ترى «أفعالاً يمكن التحقق منها». وتابع «نأمل في نجاح المحادثات لكن من السابق لأوانه التوصل إلى أي استنتاجات محددة».

وكان الرئيس العراقي برهم صالح، أكد يوم الأربعاء الماضي أن بلاده استضافت أكثر من جولة حوار بين السعودية وإيران خلال الفترة الماضية. وأضاف خلال استضافته في مؤتمر مؤسسة الأبحاث «بيروت إنستيتيوت» بث على الإنترنت، أن «المحادثات السعودية والإيرانية مستمرة وهامة، ومن المهم أن يلعب العراق دوراً مع الجهات الإقليمية، ويمكن لسيادة العراق أن تجلب الاستقرار إلى دول الجوار»، متحدثاً عن استضافة بلاده أكثر من جولة حوار واحدة بين السعودية وإيران خلال الفترة الماضية، من دون أن يذكر مزيداً من التفاصيل. في غضون ذلك، كشفت مصادر سياسية عراقية في بغداد، الخميس، عن أن لقاء سعودياً إيرانياً جديداً قد يجري بعد عطلة عيد الفطر برعاية الحكومة العراقية في بغداد، ويجمع السفير الإيراني في بغداد إيرج مسجدي، ونظيره السعودي عبد العزيز الشمري، وذلك بالتزامن مع صدور مؤشرات عن كلا البلدين المتقاطعين عبر تصريحات لمسؤولين في طهران والرياض ترحب بالحوار وإقامة علاقات جيدة بينهما.

ونقلت صحيفة «المدى» العراقية واسعة الانتشار، عن رحيم العبودي القيادي في «تيار الحكمة» بزعامة عمار الحكيم، قوله إن «عملية التقارب بين السعودية وإيران تطورت كثيراً خلال الفترة القليلة الماضية بعدما شهدت لقاءات واجتماعات متواصلة بين أجهزة مخابراتها التي تحاول مناقشة الملفات التي ستعرض على طاولة التفاهمات في المراحل المقبلة». وكشف أن البلدين انجزا «المرحلة الأولى من التفاهمات والتي تتعلق بمناقشة العديد من الملفات من بينها الملف النفطي ورفع الحصار عن طهران وكذلك الحرب في اليمن»، مضيفاً أن «الخطوة المقبلة ستكون على مستوى لقاءات وزيارات دبلوماسية بين الجانبين». وأكد العبودي وجود نيّة «للقاء مرتقب يجمع السفيرين الإيراني والسعودي في بغداد بعد عطلة عيد الفطر، لترتيب وترطيب الأجواء بين الطرفين والتهيئة لعقد المؤتمر الرباعي وبحضور فيه العراق وإيران والسعودية والولايات المتحدة الأميركية».

ولم تعلّق الخارجية العراقية على تلك المعلومات حتى عصر أمس، خصوصاً ما يتعلق بلقاء مسجدي والشمري في بغداد، لكن مسؤولاً مقرباً من حكومة مصطفى الكاظمي رد على سؤال لـ«العربي الجديد» بالقول إن «الكاظمي يواصل بشكل شخصي جهود إنجاح مهمة التقريب بين الرياض وطهران وتخفيف التوتر». وتابع «كل شيء رهن هذا الحراك، ولقاء السفيرين غير مستبعد في حال نجحت جهود الكاظمي بتحقيق خرق جديد في الحالة السعودية الإيرانية»، معتبراً أن «كلا البلدين يرغبان بذلك لكن هناك ترددا واضحاً من كلا الجانبين وهو طبيعي ومع مواصلة الجهود سيكون هناك أمل بانفراجة».

وعن هذه التطورات، قال عضو البرلمان العراقي شيروان دوبردااني لـ«العربي الجديد»، إن «استضافة وفود من إيران والسعودية والولايات المتحدة وفتح باب الحوار بين الأطراف المتصارعة هي بداية تبشر بخير لدور العراق المهم في المنطقة، لا سيما أن العراق هو الذي كان يدفع ضريبة كل الصراعات الدولية خلال السنوات الماضية، وتحديداً بعد تحرير المناطق العراقية التي سقطت بيد تنظيم داعش». وأوضح أن «الحكومة الحالية برئاسة مصطفى الكاظمي والجهود الدبلوماسية التي قام بها خلال الفترة الماضية من خلال التواصل مع الخارج والزيارات إلى السعودية وإيران تبدو أن آثارها الإيجابية قد توضحت الآن، ونحن في البرلمان نشجعه على حل المشاكل الدولية التي أثرت بشكل سلبي على العراق، وما نطلبه هو أن يكون التدخل الخارجي على العراق من قبل القوى الكبرى في العالم، يكون بدعم اقتصاد العراق وفتح أبواب تجارية وصناعية وليس صناعة الإرهاب والميليشيات».

والأسبوع الماضي، قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية سعيد خطيب زادة إن إيران ترحب بتغيير السعودية نبرة لغتها السياسية. وتابع خطيب زادة قائلاً «من خلال الآراء البنّاءة والنهج المبني على الحوار، يمكن لإيران والسعودية كدولتين مهمتين في المنطقة والعالم الإسلامي، الدخول في فصل جديد من التفاعل والتعاون لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية الإقليمية من خلال تجاوز الخلافات». وأضاف في بيان أن بإمكان طهران والرياض اعتماد الحوار البناء وتجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة. وقال «طرحنا مقترحات للحوار الإقليمي كمبادرة هرمز للسلام، ومستعدون لخطوات بناءة في هذا السياق». وجاءت تصريحات المتحدث الإيراني تعليقاً على حديث ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في مقابلة تلفزيونية أن إيران دولة جارة والمملكة تطمح أن تكون لديها علاقة جيدة معها، متمنياً من الحوثيين الجلوس إلى طاولة الحوار لإنهاء الحرب في اليمن.

السفير رائد قرملي: المحادثات تهدف إلى خفض التوتر في المنطقة (Getty)

تسريبات عراقية عن لقاء مرتقب بين مسجدي والشمري في بغداد

متابعة

مفاوضات فيينا: اللجان مستمرة لصياغة المسودات

تتقدم المفاوضات لإعادة أحياء الاتفاق النووي إلى الأمام، وسط حديث إيران عن استعداد أميركا لرفع كثير من العقوبات لكن طهران تطالب بالمزيد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

وسط أجواء من التفاؤل الحذر، أنهت أطراف الاتفاق النووي (إيران والمانيا وفرنسا وبريطانيا والصين وروسيا)، في فيينا أمس الجمعة، جولة مباحثات رابعة، بمشاركة غير مباشرة من الولايات المتحدة، حيث تم الاتفاق على مواصلة اجتماعات لجان الخبراء لصياغة مسودات لإحياء الاتفاق المبرم عام 2015. وكان قد صدرت عشية الجولة وأمس تصريحات متعددة، ولا سيما من الجانبين الإيراني والأميركي، طغى عليها حديث عن إمكانية إيجاد حلول لإحياء الاتفاق النووي الذي انسحبت منه واشنطن عام 2018، وأوقفت إيران معظم تعهداتها النووية فيه منذ عام 2019، رداً على تداعيات الانسحاب، بينما تحدث مسؤول أميركي عن إمكانية التوصل إلى اتفاق مع إيران قبل انتخاباتها الرئاسية المقررة في 18 يونيو/ حزيران المقبل.

واستغرق اجتماع أطراف الاتفاق النووي في فندق «غراند» بالعاصمة النمساوية فيينا، أمس، نحو ساعة، قبل أن ينتهي وتستأنف ثلاث لجان منبثقة عن مباحثات فيينا أعمالها بعد الاجتماع مباشرة، لبحث نصوص قدمتها الأطراف إلى هذه اللجان. وكانت قد بدأت مباحثات فيينا في الثاني من إبريل/ نيسان الماضي، وشكّلت الأطراف المشاركة فيها ثلاث لجان لتحديد العقوبات الأميركية التي يجب أن ترفع، والخطوات النووية التي يجب على إيران القيام بها، فضلاً عن لجنة لاتخاذ «الترتيبات اللازمة» لإحياء الاتفاق.

وقال كبير المفاوضين الإيرانيين عباس عراقجي في تصريحات للإعلام عقب جولة المفاوضات: «لمسنا اليوم خلال اجتماع فيينا جدية جميع الأطراف لإحياء الاتفاق النووي في أقرب وقت ممكن، وما ينقل لنا عن الإدارة الأميركية يؤكد أنها جادة في العودة للاتفاق النووي». وأشار إلى أن «أميركا أعلنت عن استعدادها لإلغاء جزء كبير من العقوبات، لكن ذلك غير كافٍ من وجهة نظرنا، والمفاوضات ستستمر حتى نحقق جميع مطالبنا برفع جميع العقوبات». ولفت عراقجي إلى «أننا نواجه تحديات في المفاوضات والخلافات ليست قليلة وهي بحاجة إلى التفاوض للوصول إلى حلول، وإيران جادة في العودة إلى تنفيذ تعهداتها بالاتفاق النووي شريطة تحقيق مطالبنا». وقال إن «رؤساء الوفود سيبقون في فيينا لمتابعة مفاوضات لجنان الخبراء، وإن استدعت الحاجة ستعقد اللجنة المشتركة للاتفاق النووي اجتماعاً آخر».

وأكد عراقجي أن «لا صلة لمباحثات فيينا بالانتخابات الرئاسية المقبلة في إيران، ونحن نتابع تحقيق الأهداف الوطنية وفق سياسات النظام القطعية».

وقبيل بدء جولة المفاوضات أمس، أجرى عراقجي لقاءً مع ممثل الاتحاد الأوروبي أنريكي مورا، الذي يترأس اجتماعات اللجنة المشتركة للاتفاق النووي في فيينا.

عراقجي: لا صلة لمباحثات فيينا بانتخابات إيران الرئاسية

من جهته، قال المبعوث الروسي لمباحثات فيينا، ميخائيل أوليانوف، على «تويتر»، بعد اجتماع اللجنة المشتركة للاتفاق النووي، إنه تم الاتفاق على «ضرورة تكثيف الجهود» لإحياء الاتفاق. وأضاف أن الوفود «مستعدة للبقاء في فيينا طالما يشكل ذلك ضرورة لتحقيق الهدف».

من جانبه، قال المتحدث باسم الخارجية الإيرانية، سعيد خطيب زاده، في تصريحات صحافية أمس، إن «محادثات فيينا بطيئة، لكنها إيجابية»، وقال إن «على الرئيس الأميركي جو بايدن أن يختار بين الالتزام بإرث إدارة الرئيس الأسبق دونالد ترامب الفاشل، أو الذي ينفسه عن تلك السياسات والعودة إلى الالتزامات بموجب الاتفاق النووي».

في غضون ذلك، اعتبر مسؤول أميركي رفيع، في مساء الخميس، عشية استئناف المفاوضات في فيينا، أنّ إنقاذ الاتفاق النووي الإيراني «ممكن» في الأسابيع المقبلة قبل الانتخابات الرئاسية المقررة في إيران في 18 يونيو المقبل، وذلك بشرط أن تكون طهران راغبة في ذلك. وقال المسؤول الأميركي لوكالة «فرانس برس»، طالباً عدم الكشف عن اسمه، إنّ الجلسات الثلاث الأولى من المحادثات كانت «جادة» و«بناءة». وتابع: «هل من الممكن التوصل إلى اتفاق قبل الانتخابات الإيرانية؟ نعم بالتأكيد. هذا ممكن، لأننا لسنا مضطرين لابتكار اتفاق جديد، إنها مجرد مسألة إحياء اتفاق أسيء استخدامه». ولفت إلى أنه «إذا اتخذت إيران القرار السياسي بأنها تريد بصدق العودة إلى (الاتفاق) كما تم التفاوض عليه في الأصل، فيمكن أن يتم ذلك بسرعة إلى حد ما ويمكن تنفيذ هذه العودة بسرعة نسبياً أيضاً». وأكد دبلوماسيون لوكالة «فرانس برس» هذا الاحتمال. وقال أحدهم: «لا شيء مضمون، لكننا على السكة السليمة، ربما سيتعلق الأمر هذه المرة بجولة كبرى نهائية من المفاوضات».

ولفت المسؤول الأميركي إلى أنّه لا اتفاق حتى الآن حول الجانب المتعلق بالعقوبات والقيود النووية، لكن «الولايات المتحدة أوضحت ما هي مستعدة للقيام به» في ما يتعلق برفع التدابير العقابية، وأن «لدى إيران فكرة واضحة إلى حدّ ما بأنها ستكون قادرة مرة أخرى على التمتع بالمزايا الاقتصادية المرتبطة بخطة العمل الشاملة المشتركة».

كذلك، أكد المسؤول أنّ «مباحثات غير مباشرة» تجرى «بشكل نشط» مع الإيرانيين من أجل الإفراج «الفوري» عن أميركيين محتجزين في إيران.

في غضون ذلك، نفت الخارجية الأميركية أمس الجمعة صحة الأنباء التي تحدثت عن دراسة واشنطن الإفراج عن أرصدة إيرانية مجمدة، كبادرة حسن نية أحادية تجاه إيران، مؤكدة أن هذه الأنباء «غير صحيحة». وأكدت الخارجية الأميركية أن «أيّ تحرك أميركي يجب أن يكون ضمن عملية يتخذ الطرفان خطوات بموجبها». كما نقل موقع «أكسيوس» الأميركي، أمس، عن مسؤول أميركي قوله إن إدارة الرئيس جو بايدن «مستعدة لاحتمال عدم التوصل إلى اتفاق في مباحثات فيينا بشأن إحياء الاتفاق النووي».

عراقجي: لمسنا جدية جميع الأطراف لإحياء الاتفاق النووي (جو كلامار/ فرانس برس)

خاص

تتقدم المفاوضات التركية المصرية بشأن التهدئة واستعادة العلاقات بين الطرفين نحو الأمام، وكان آخر تجليات ذلك الاتفاق على ترسيم الحدود البحرية بين الدولتين قبل نهاية العام الحالي، وذلك خلال المباحثات التي أجراها وفد تركي أخيراً في القاهرة

الوفد التركي خلال المباحثات في القاهرة الأربعاء الماضي (خالد دسوقي/ فرانس برس)

تفاهمات مصرية تركية

ترسيم الحدود البحرية قبل نهاية العام

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشفت مصادر دبلوماسية مصرية مطلعة على مشاورات التهدئة وعودة العلاقات بين مصر وتركيا أنّه جرى الاتفاق بشكل نهائي على توقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية بين البلدين. وقالت المصادر، في حديث لـ«العربي الجديد»، إن الوفد التركي الذي وصل إلى القاهرة الأربعاء الماضي، في زيارة استمرت ليومين، برئاسة نائب وزير الخارجية سادات أونال، كان يضم المسؤول عن ملف ترسيم الحدود البحرية في الخارجية التركية، مضيفة أنه تم الاتفاق على بدء المفاوضات الخاصة بالترسيم، خلال شهر يونيو/ حزيران المقبل، على أن يكون توقيع الاتفاق النهائي قبل نهاية العام الحالي. وبحسب المصادر، فقد أبلغت القاهرة الجانب التركي «بشرط مصري لإتمام الاتفاق، وهو عدم اشتماله على مجموعة الجزر اليونانية المتنازع عليها بين أثينا وأنقرة»، مضيفةً أن «مسؤولاً مصرياً رفيع المستوى سبق أن أكد للأتراك أن القاهرة تفادت تلك الجزر المتنازع عليها خلال توقيع اتفاق ترسيم الحدود مع اليونان، لكون السياسة المصرية تنأى بنفسها بعيداً عن المنازعات الثنائية بين الدول، وأن مصر فضلت خوض مفاوضات طويلة وشاقة مع اليونان قبل توقيع الاتفاق لتفادي ملف الجزر». وأوضحت المصادر أنه «في البداية كان الأتراك متمسكين بضرورة دخول تلك الجزر ضمن الاتفاق الذي من المقرر الشروع فيه لاحقاً، وهو ما ساهم بشكل كبير في تسريع وتيرة الاستجابة التركية للمطالب المصرية الخاصة بملف القنوات المعارضة التي تبث من إسطنبول، قبل أن تعود لتبدي تفهماً للشرط المصري». وكشفت المصادر أنّ الجانب التركي «عرض مجموعة من المحفزات الاقتصادية الخاصة بمشاريع مشتركة متعلقة بغاز شرق المتوسط، في مواجهة غضب مصري بسبب استبعاد القاهرة من مشروع عملاق لتسييل الغاز بين اليونان وقبرص والإمارات والاحتلال الإسرائيلي». ولفتت المصادر إلى أنّ «القاهرة ليست في حالة صدام مع الإمارات أو اليونان، ولكنها تدير ملفاتها وفقاً لمصالحها الآنية، خصوصاً أنّ هناك مشاريع أخرى مشتركة مع الجانب الإماراتي، وأبوظبي حالياً منخرطة في تحالف واسع مع أثينا»، مضيفةً أنّ «القاهرة لا ترغب في نقل العلاقة مع الإمارات في الوقت الراهن إلى مربع التوتر، لكونها ترى أنه وفقاً لمعادلات السياسة، يمكن استيعاب تلك التناقضات بما لا يضر بالمصالح المصرية، ويعزز الدور المصري الجديد في الإقليم على ضوء التجاذبات والمتغيّرات التي طرأت بعد تولي الإدارة الأميركية الجديدة برئاسة جو بايدن الحكم». وأضافت المصادر أنه «في الوقت الذي تنسلخ فيه القاهرة جزئياً من التحالف اليوناني القبرصي الإماراتي، تبدأ في صياغة تجمع جديد يمكن أن يساهم في تعويضها اقتصادياً خلال الفترة المقبلة، إلى جانب تركيا والسعودية وليبيا».

وعلى صعيد بعض المطالب المصرية الخاصة بالشق السياسي، أبدى المسؤولون في القاهرة تفهماً لما قدمه الجانب التركي من مبررات بشأن عدم التجاوب بالشكل الذي تتمناه مصر، نظراً لضغوط داخلية في تركيا، في إشارة إلى ملفات متعلقة بمعارضين مصريين موجودين على الأراضي التركية. وقالت المصادر: «يبدو أنّ هناك تياراً مقاوماً داخل الحزب الحاكم في تركيا، العدالة والتنمية، للخطوات الأخيرة التي يتخذها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان تجاه مصر والسعودية، والتي تمس ملف جماعة الإخوان المسلمين وقضية الإعلامي السعودي جمال خاشقجي الذي قتل داخل قنصلية بلاده في إسطنبول» في أكتوبر/ تشرين الأول عام 2018.

وحول ما أثير أخيراً بشأن تقدّم مصر بطلب رسمي خلال المفاوضات، بشأن إعلان تركيا اعترافها رسمياً بالثلاثين من يونيو/ حزيران 2013 كثورة، وليس انقلاباً، كما دأب الرئيس التركي على وصفها، قالت المصادر إنّ «هذا الأمر لم يطرح، سواء خلال المشاورات غير المعلنة في أوقات سابقة على المستوى الاستخباري والأمني، أو خلال الجولة الأخيرة العلنية التي استضافتها الخارجية المصرية». وأوضحت المصادر أنّ «ما تم التطرق إليه، هو كف تركيا المضايقات والملاسنات التي يقدم عليها معارضون مصريون للثلاثين من يونيو على الأراضي التركية، ووقف تنظيم فعاليات مناهضة للنظام المصري من هناك».

يأتي هذا في الوقت الذي أكد فيه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في تصريحات صحافية من إسطنبول أمس أن بلاده تسعى «لاستعادة الوحدة ذات الجذور التاريخية مع شعب مصر ومواصلتها مجدداً»، مشيراً إلى استقلالية تركيا في سياستها الخارجية وعدم رضوخها لأي إملاءات.

وكان نائب الرئيس التركي، فؤاد أوقطاي، قد قال إنه «على الرغم من أن العلاقات مع مصر شهدت توتراً في الآونة الأخيرة، إلا أن التعاون الثنائي يصب في مصلحة البلدين». وقال أوقطاي في مقابلة تلفزيونية أول من أمس الخميس: «نحن منفتحون على تطوير علاقاتنا مع جميع دول المنطقة. وعلى أساس الاحترام المتبادل بين الجانبين. مصر جارتنا في شرق المتوسط، ولدينا علاقات قرابة وشراكة تجارية معها». وتابع «مصر احترمت الاتفاقية البحرية التي أبرمناها مع ليبيا، وأعلنت التنقيب أخيراً خارج حدود المنطقة المعلنة بموجب الاتفاقية، وهذه الخطوة أظهرت الرسائل اللازمة حول تحسين العلاقات، والآن بدأت عملية التطبيع على مستوى نواب الوزراء».

واختتمت أول من أمس الخميس مباحثات «استكشافية» استمرت يومين بين مصر وتركيا في القاهرة، برئاسة نائب وزير الخارجية المصري حمدي سند لوزا، ونائب وزير خارجية تركيا سادات أونال. وأشار بيان صدر عن الخارجية المصرية إلى أن «المناقشات كانت صريحة ومعمقة، إذ تطرقت إلى القضايا الثنائية، فضلاً عن عدد من القضايا الإقليمية، لا سيما الوضع في ليبيا وسورية والعراق، وضرورة تحقيق السلام والأمن في منطقة شرق المتوسط».

يأتي هذا في الوقت الذي أكدت فيه تقارير أن وزير الخارجية التركي مولود جاووش أوغلو، سيزور العاصمة السعودية الرياض، في 11 مايو/ أيار الحالي، لإجراء مباحثات مع نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، مشيرة إلى أنّ تلك الزيارة تم التوافق عليها خلال الاتصال الهاتفي الذي جرى الثلاثاء الماضي بين أردوغان، والعاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز، والذي بحث سبل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين.

اللقاءات مستمرة

قال وزير الخارجية التركي مولود جاووش اوغلو ان اللقاءات مع مصر ستستمر في الفترة المقبلة حول الخطوات التي سيتم اتخاذها لتطبيع العلاقات. واوضح في تصريحات للتلفزيون التركي، مساء الخميس، ان الطرفين سيعقدان اللقاءات التي جرت اخيرا، ليتم الاتفاق على الخطوات التالية.

اشترطت مصر عدم اشتمال الاتفاق على الجزر اليونانية

أردوغان: نتطلع لاستعادة الوحدة التاريخية مع شعب مصر

قضية

يعيد تسجيل مصور لعراقي قال إنه أفرج عنه من الأسر في إيران قبل أشهر، الجدل حول ملف الأسرى خلال الحرب العراقية - الإيرانية وسط تمسك الروايات الرسمية بانتهاء هذا الملف قبل سنوات

الأسرى العراقيون في إيران

عودة الجدل حول ملف غير مغلق

بغداد ـ **زيد سالم**

أعاد تسجيل مصور تداولته وسائل إعلام عراقية أخيراً، الحديث عن ملف الأسرى العراقيين خلال الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988)، بعدما ظهر فيه رجل عراقي في العقد السادس من عمره، لم يذكر اسمه، قال إنه عاد إلى العراق في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بعدما قضّى نحو 40 عاماً في معسكرات الأسر الإيرانية، مؤكداً أن عدداً من الأسرى العراقيين لا يزالون موجودين في معسكرات (إيرانية) متفرقة. هذا الحدث تمّ تداوله على نحو واسع، وسلّطت وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي العراقية الضوء عليه خلال الأسبوعين الماضيين، إلا أنه لم يحظ بأي ردّ فعل من الجانب الحكومي أو السياسي. وتحدث الرجل خلال التسجيل لدقائق عدّة عن نفسه، ووضعه خلال سنوات أسره، في ما قال إنها معتقلات تقع في مناطق ثلجية على الحدود الشرقية لإيران، ويتواجد فيها أسرى عراقيون. وأوضح أنه «تعرض لصدمة حين وصل إلى العراق، وعرف أن نظام صدام حسين قد انهار في العام 2003، لأن الإيرانيين لا يخبرون الأسرى بأي تطورات».

نفي رسمي

النائب العراقي فائق الشيخ علي، علّق على الموضوع في حديث مقتضب مع «العربي الجديد»، جازماً أن «إيران لا تزال تحتفظ بأسرى عراقيين، وهي معلومة مؤكدة»، وأن «هناك بعض المسؤولين العراقيين يعرفون بهذا الأمر». لكن الشيخ علي اعتذر عن إعطاء أي معلومات إضافية حول هذا الملف، لأسباب تبدو مرتبطة بحساسية الموضوع الذي قد يؤدي إلى مشاكل بين العراق وإيران، لا سيما أن بغداد كانت قد أغلقت بالاتفاق مع طهران في العام 2011، ملف الأسرى بين البلدين، بعدما أكدت إيران للجنة الصليب الأحمر التي كانت تُشرف على الملف، خلوها من أي أسير عراقي، وأن آخر وجبة تبادل أسرى بين البلدين كانت تحت إشراف الصليب الأحمر وتمّت في 2003.

وفي إيران، نفى العميد سيّد محمد باقرزاده، رئيس ملف الأسرى والمفقودين في هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة الإيرانية، في حديث مع «العربي الجديد»، وجود أي أسير عراقي في إيران، مضيفاً أن «وزارة الدفاع العراقية ولجنة الصليب الأحمر سبق لهما أن أصدرتا نفياً لهذه المزاعم». وبحسب باقر زادة، فقد «توصل الطرفان العراقي والإيراني إلى نتيجة قطعية بعدم وجود أي أسير لأي من البلدين لدى الآخر»، معتبراً أن «مثل هذه الشائعات تتكرر بشكل مستمر وفق سيناريو للبعثيين بهدف ضرب العلاقات الطيبة الإيرانية - العراقية وإثارة الخلاف بين الشعبين».

وتواصلت «العربي الجديد»، مع مسؤولة الإعلام في اللجنة الدولية للصليب الأحمر في العراق، مسعدة سيف، وعرضت عليها المقطع المصور لـ«الأسير» العراقي الذي قال إنه كان في إيران، لكنها لم تؤكد صحة الأمر، كما أنها رفضت نفيه، مبينة أن «مكتب الصليب الأحمر في العراق، شاهد الفيديو، وأن عراقيين أيضاً طلبوا منّا أن نؤكد صحة الفيديو أو ننفيه، لكننا لا نستطيع تأكيد أو نفي المعلومات التي ترد في الفيديوهات». وأضافت: «ما هو رسمي أن آخر وجبة تبادل للأسرى العراقيين والإيرانيين، تمّت عام 2003 بإشراف الصليب الأحمر، وفي العام 2011 تمّ إغلاق ملف أسرى الحرب الإيرانيين، ونعمل حالياً على متابعة ملف رفات ضحايا الحروب، وتحديداً في مناطق الحرب بين العراق وإيران، إضافة إلى العراق والكويت». وبحسب مدير منظمة حقوقية معنية بأحوال السجون العراقية وملفات الانتهاكات التي يتعرض لها الأسرى العراقيون في إيران، فإن «أكثر من ألف أسير عراقي لا يزالون في معسكرات إيرانية، وتحتفظ بهم طهران كونهم معاقبين وفق القضاء الإيراني، ولم يُكملوا إلى حدّ الآن فترات عقوباتهم التي وصلت بالنسبة إلى بعض الأسرى لمدد طويلة، مثل عقوبة السجن لمائة عام، وهناك من هو محكوم بالسجن لـ80 عاماً».

اغلقت بغداد ملف الاسرى بالاتفاق مع طهران عام 2011

أسير سابق: هناك نحو 1700 أسير عراقي أحياء في إيران

أرقام متداولة

وأكد المصدر ذاته، وهو ناشط حقوقي معروف في العراق، لكنه طلب عدم ذكر اسمه، بسبب ما وصفه بخطورة الملف، أن «بعض المسؤولين العراقيين، وتحديداً المقربين من إيران، ويتسلمون حالياً مناصب مهمة، يعرفون حقيقة هذا الأمر، لكنهم لا يستطيعون التوغل في الملف، لمعرفتهم بأن غالبية الأسرى لا يزالون يقضون فترة عقوبتهم في إيران». ولفت المصدر إلى أن «دائرة شؤون المحاربين القدامى التابعة لوزارة الدفاع العراقية، كانت قد فاتحت رئيس الحكومة العراقية الأسبق حيدر العبادي لمرتين بالمسألة، لكنه لم يستجب ولم يتفاعل مع الملف». واعتبر المصدر أن من يتم الكشف عن إطلاق سراحهم بين وقت وآخر «هم من كبار السن أو الذين يحصلون على شفاعات».

الإعلامي العراقي محمد السيّد محسن، وهو أحد الأسرى العراقيين الذين أسروا عام 1988 لنحو ست سنوات، قال لـ«العربي الجديد»، إن «هناك نحو 1700 أسير عراقي أحياء في إيران، تم أسرهم خلال سنوات الحرب العراقية - الإيرانية، وهؤلاء لا يوجد لديهم أي تواصل مع عوائلهم داخل العراق، كما أنهم مغيبون تماماً عن الإعلام ولا يعرفون ما يجري داخل العراق»، مستطرداً أن «غالبيتهم لا يعرفون شيئاً عن العراق منذ تاريخ اعتقالهم، وليس مستغرباً أنهم يظنون حالياً أن صدام حسين لا يزال رئيساً لبلدهم».

وأكمل السيّد محسن أن «الصليب الأحمر لا يعرف أي شيء عن المعسكرات الإيرانية، لأن السلطات في طهران حريصة على توزيع هذه المعسكرات في أماكن متفرقة ومجهولة، كي لا يتم الإفراج عن العراقيين الموجودين فيها»، مؤكداً أن «الأسرى العراقيين الذين يتم الإفراج عنهم وتوصيلهم إلى الحدود العراقية - الإيرانية يخرجون وفق صلاحيات موظفين في السجون، وليس بقرارات حكومية». وفي هذا السياق، قال إنه «قد تمّ الإفراج قبل أعوام قليلة عن أحد الأسرى العراقيين من قبل «الحاج نظران»، وهو مسؤول إيراني كبير في لجنة شؤون الأسرى في إيران، بقرار شخصي منه». وكشف عن أن الأسرى العراقيين متواجدون حالياً في معسكر «سنك بست» في مدينة مشهد، وفي مدينة «راك»، وفي «الداوودية» بمدينة طهران».

(ساهم في إعداد التقرير من طهران: صابر غل عنبري)

شرق غرب

العراق ينشر قوات على حدوده مع تركيا

أعلن قائد قوات حرس الحدود العراقية الفريق الركن حامد عبد الله إبراهيم أن بلاده ستبدأ بنشر وحدات أمنية من قوات حرس الحدود في المناطق الحدودية مع الأراضي التركية، وذلك ضمن خطة تهدف إلى منع أنشطة مسلحي حزب «العمال الكردستاني» ووقف التوغل التركي في البلاد. وقال إبراهيم مساء الخميس، إن قواته بدأت بعملية فتح نقاط حدودية جديدة لإيقاف التوغل التركي داخل الأراضي العراقية.

(العربي الجديد)

ألمانيا: فشل تعديل لفصل متطرفين من الجيش

فشلت وزيرة الدفاع الألمانية أنغريت كرامب كارنباور، في الحصول على تأييد الائتلاف الحاكم، لتعديل في القانون العسكري بهدف لمكافحة التطرف اليميني في صفوف القوات المسلحة. وقوبل التعديل بالرفض داخل الحزب المسيحي الديمقراطي والحزب الاشتراكي الديمقراطي. وكانت كرامب كارنباور تسعى لإتاحة فصل جنود مؤقتين حتى في الفترة بين السنة الخامسة إلى الثامنة من سنوات خدمتهم من دون مهلة مسبقة في حال خالفوا واجباتهم الرسمية أو عرّضوا النظام العسكري أو سمعة الجيش للخطر.

(الأناضول)

تركيا: توقيف 8 مشتبهين بالانتماء لـ«داعش»

أوقفت السلطات التركية، أمس الجمعة، 8 أشخاص في عملية متزامنة في إسطنبول ضد تنظيم «داعش». واستهدفت العملية 15 عنواناً في 10 أقضية بولاية إسطنبول وأسفرت عن توقيف المشتبه بانضمامهم للتنظيم، وفتحت تحقيقات معهم

(الأناضول)

تقرير

جولة لودريان اللبنانية: تلويح بعقوبات أكثر تشدداً

اختتم وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لودريان، لبنان أمس الجمعة، وفي جعبته شكاوى و«نمائم» حول الأزمة اللبنانية والجهات المعرقلة لتشكيل حكومة تضطلع بإصلاحات جذرية توقف الانهيار الاقتصادي المتمادي. وبعد تلويحه بتشديد العقوبات على المسؤولين اللبنانيين، ترك لودريان وراءه تحليلات كثيرة حول مصير الملف الحكومي والمبادرة الفرنسية لحل الأزمة اللبنانية، ومسار المرحلة المقبلة التي من المرتقب أن تضربها عواصف معيشية اقتصادية أكثر حدة، مع بدء العد العكسي لترشيد الدعم عن مواد غذائية وسلع استهلاكية. وهدّد لودريان أمس، في لقاء مصغّر مع ممثلي عدد من الصحف والوكالات، بفرض عقوبات إضافية على المسؤولين اللبنانيين للحؤول دون «انتحار جماعي»، مع فشل القوى السياسية في تشكيل الحكومة، بسبب خلافات حول الحصص. وقال لودريان غداة سلسلة لقاءات عقدها في بيروت، أبرزها مع رئيسي الجمهورية ميشال عون والبرلمان نبيه بري، ورئيس الحكومة المكلف سعد الحريري: «من الملحّ بالفعل إيجاد سبيل للخروج من المأزق السياسي الراهن. واعتبر أنه «حتى اليوم، لم يرتقِ اللاعبون السياسيون إلى مستوى مسؤولياتهم ولم يبدأوا العمل جدياً لتعافي البلاد بسرعة»، محذراً من أنه «ما لم يتحركوا الآن بمسؤولية، فعليهم أن يتحملوا عواقب هذا الفشل». واتهم لودريان المسؤولين اللبنانيين بقيادة البلاد إلى الموت. وقال «أنا هنا تحديداً لمنع هذا النوع من الانتحار الجماعي الذي ينظمه البعض».

وفي محاولة لمضاعفة الضغوط على الطبقة السياسية، فرضت فرنسا الشهر الماضي قيوداً على دخول شخصيات لبنانية تعتبرها مسؤولة عن المراوحة السياسية والفساد. ولم يتم حتى الآن الإفصاح عن هوية الشخصيات أو ماهية القيود. وهدد لودريان بأنه إذا استمرت حالة المراوحة فقد يصار إلى «تشديد هذه الإجراءات أو توسيعها» لتطاول مسؤولين آخرين، من دون أن يذكر أسماءهم. وقال «يمكن أن تستكمل بأدوات ضغط متاحة لدى الاتحاد الأوروبي».

واستخلص وزير الخارجية الفرنسي من مجمل اجتماعاته وجود مخاوف جدية من تأجيل الانتخابات النيابية المقترض إجراؤها العام المقبل، ولمس حماسة من المجموعات المدنية للاستحقاق باعتباره فرصة لقلب المعادلة وتغيير الطبقة السياسية التي أودت بالبلاد إلى الانهيار. وأكد لودريان أن «فرنسا ستدعو المجتمع الدولي للضغط باتجاه إجراء الانتخابات في موعدها»، مشدداً على أن المسؤولين في لبنان «لم يلتزموا بالتعهدات التي قطعوها» أمام الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون عند زيارته لبنان في أغسطس/ آب الماضي عقب انفجار مرفأ بيروت المدمّر. وربط وزير الخارجية الفرنسي، الذي أقصى كل الأحزاب التقليدية الأساسية من لقاءاته، باستثناء حزب «الكتائب اللبنانية»، اجتماعاته مع عون وبري والحريري بـ«موقعهم الدستوري». في السياق، يُجمع من التقى الزائر الفرنسي على أنه «كان مستمعاً أكثر منه متحدّثاً». البداية كانت عند عون، حيث استمع لشرح مطوّل عن عملية تشكيل الحكومة واتهامات للحريري بالعرقلة، قبل أن يلتقي بري ويستمع منه أيضاً إلى وجهة نظره بالتأليف ومكامن الخلل. وبعد جولات تربوية، ثقافية، إعمارية، وسلسلة اجتماعات مع منظمات مدنية وشخصيات وأحزاب معارضة، اختتم لودريان لقاءاته مساء أول من أمس الخميس، بلقاء الحريري في قصر الصنوبر، مقرّ السفارة الفرنسية في بيروت، في خطوة توقف عندها المتابعون للملف الحكومي، واضعين إياها في إطار خرق الأصول وإظهار المشهد وكأنه استدعاء للحريري. وهو الموقف الذي فسّر أيضاً على أنه انزعاج فرنسي من إدارة الحريري للملف الحكومي، واستياء باريس من رفض الأخير لقاء رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل صهر رئيس الجمهورية باعتبار أن العقدة تكمن عند الرجلين.

استخلص لودريان وجود مخاوف من تأجيل الانتخابات النيابية

الهم لودريان المسؤوليّن بقيادة لبنان إلى الموت (حسين بيضون)

من جهته، قال علي مراد، الأستاذ الجامعي والناشط السياسي في مجموعة «عاصية 17 تشرين» التي لبّت دعوة لودريان للقائه ضمن مجموعات معارضة في قصر الصنوبر، لـ«العربي الجديد»، إنّ «اللقاء كان جيداً، استمع فيه لودريان إلى كل الحاضرين وتفاعل معهم بالأسئلة، لكنه لم يقل الكثير، اكتفى بالتشديد على أنّ لا مساعدات قبل تشكيل الحكومة، معرباً عن تخوفه من الانهيار قبل ذلك». ولفت مراد إلى أن لودريان «لم يتطرق إلى المبادرة الفرنسية، وهو ما يمكن أن نستوحي منه أن هناك إعادة نظر بها، في حين أبدى اهتماماً كبيراً لمعرفة مسار عمل المجموعات المعارضة، وهي أكدت له رفضها تعويم السلطة وضرورة تشكيل حكومة مستقلة، وأهمية احترام الاستحقاقات ومواعيدها».

ارتفعت في الآونة الأخيرة تحذيرات السلطة الجزائرية من إضرابات وتحركات تعتبر أنها تستهدف تعطيل الانتخابات البرلمانية في يونيو/ حزيران المقبل، لتثير جدلاً حول الجهات المستهدفة بالتحذيرات، وعما إذا كانت تعكس استمرار الصراع داخل السلطة

تحذيرات السلطات الجزائرية

سيناريو مكرر يسبق الاستحقاقات الانتخابية

الجزائر ـ **عثمان لحياني**

تثير المواقف والبيانات الأخيرة الصادرة عن السلطة السياسية والمؤسسة العسكرية في الجزائر، جدلاً بشأن اللهجة الحادة والاتهامات الموجّهة لكونات شعبية ونقابية وعمالية، وكذلك هوية الأطراف التي تتهمها السلطة بالسعي لإثارة الجبهة العمالية وإحباط تنظيم الانتخابات البرلمانية المبكرة المقررة في 12 يونيو/حزيران المقبل. وإزاء هذا الواقع تنقسم الآراء بين من يعتقد أن السلطة لجأت إلى هذه المواقف المتشددة للهروب من واقع متأزم سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، وبين من يرى أن تلك مؤشرات على استمرار صراع بين أجنحة نافذة في السلطة تتقاذبها خياراتها السياسية ومواقفها من الأزمة والحلول. وقبل أيام قليلة على بدء الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية المبكرة في 17 مايو/أيار الحالي، اتجهت السلطة الجزائرية للتشدد إزاء الحراك الشعبي وموجة الاحتجاجات العمالية المتصاعدة منذ أسابيع. وأطلقت سلسلة بيانات وتصريحات ومواقف تؤكد ذلك، أحدث هذه المواقف التصريحات التي نقلتها قناة «الشروق» المحلية المقربة من الرئاسة عن مصدر في رئاسة الجمهورية، أكد فيها أن «الرئيس عبد المجيد تبون ينوي التعامل بحزم مع الاحتجاجات والإضرابات غير الشرعية التي لا يمكن على الإضرابات والإساءة والقذف في حق مؤسسات الدولة وقواتها الأمنية». وعن هذه الأطراف، قالت الافتتاحية إنهم ممن «قُدموا مزايا ومصالح استفادوا منها بطرق ملتوية سابقاً»، في إشارة إلى من تعتبرهم السلطة من المجموعات المالية والسياسية الموالية لنظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، والمستفيدين من امتيازات في فترة حكمه، خصوصاً ممن أفلتوا من الملاحقة القضائية لأسباب متعددة، أو انتهت فترة محكوميتهم، سواء كانوا رجال أعمال أو مسؤولين سابقين أو عسكريين سابقين. ويبرز في السياق تساؤل عما إذا كانت السلطة والجيش يشككان في دور محتمل في التحركات الاجتماعية الأخيرة لقائد جهاز المخابرات السابق الفريق محمد مدين الذي استفاد من حكم براءة في قضية التآمر على الجيش بعد سنة من سجنه، أو لرجال أعمال بينهم يسعد ربراب، أحد أكبر رجال الأعمال في الجزائر، والذي تعتقد السلطة أنه يقف وراء أزمة الزيت، لكونه من بين أكبر مموني السوق المحلية بالزيت، لتُطرح أسئلة حول خلفيات إعادة فتح قضية تثبيت حكم قضائي ضده، وما إذا كانت شكلاً من أشكال التهديد بإعادته إلى السجن.

جراد: سلسلة الإضرابات مريبة وتستهدف تعكير المناخ السياسي

قيادي في «القوى الاشتراكية»: أسلوب السلطة اعتادت عليه

وتدعم أحزاب موالية للسلطة هذه المواقف من التوترات الأخيرة، فرئيس حركة «البناء الوطني» عبد القادر بن قرينة، أكد الأربعاء في مؤتمر صحافي أن هناك محاولات لتعطيل مسار الانتخابات، وشكك في وجود أطراف تقف خلف اختلاق أزمة ندرة المواد التموينية والإضرابات العمالية، واتهم بالوقوف وراءها من وصفهم «بقايا العصابة» (في إشارة إلى المجموعات التي كانت مرتبطة بنظام بوتفليقة). ودعا في السياق إلى «تنسيق الجهود لمحاصرة بقايا العصابة التي لا تزال تحن للماضي بإفساد وتشويه الفعل الانتخابي ومن أجل إنجاز الاستحقاق الانتخابي وتعزيز الشرعية، ودحر دعوات المراحل الانتقالية ومحاولات كسر المسار الدستوري».

لكن موقف السلطة والجيش، وكذلك الأحزاب الموالية، إزاء التوترات الاجتماعية والسياسية واستمرار الحراك، يُبرز أيضاً حالة إنكار من السلطة للمشاكل الاجتماعية والأزمة المعيشية، واستمرار التضييق على الحريات العامة ومنع التظاهر وكثافة الملاحقات ضد الناشطين والمعارضين. وفي السياق، رأى أستاذ العلوم السياسية في جامعة الجزائر توفيق بوقاعدة، في حديث مع «العربي الجديد»، أن «مجموع هذه المواقف شوّهت احتجاجات العديد من الفئات العمالية التي ترفع مطالب اجتماعية مشروعة، ففي موقف مجلة الجيش مثلاً وضعت المؤسسة العسكرية نفسها في دفاع غير مفهوم عن القطاعات الوزارية المعنية بالاحتجاج، وهو ما زاد من حنق العمال والموظفين». ولفت إلى أن «الجيش يتحدث عن مؤامرة من دون أن يحددها ويضبطها، ناهيك عن أن مثل هذه المواقف تضع الجيش في قلب السياسة، وخرق مبدأ الحياد وعدم التدخل في الشأن السياسي عندما يسمح الجيش لنفسه بالحديث عن الانتخابات التشريعية». وفسر بوقاعدة تزامن حديث ثلاث مؤسسات عليا للدولة، الرئاسة والحكومة والجيش، عن «مؤامرة ومخططات»، بأنه جزء من المؤشرات الدالة على وجود صراع بين مجموعات في السلطة أو لها صلة بمنظومة الحكم، مضيفاً «المقصود بها على الأغلب جهات لا يمكن التعامل معها بالأدوات القانونية والزجرية التي يتيحها القانون، سواء لكونها شريكاً في السلطة أو طرفاً أكبر من أن يتم التعامل معه بذات الأدوات، فتريد تشويهه لدى الرأي العام»، متابعاً «ما يمكن استنتاجه هو أننا في مرحلة كسر عظم بين أجنحة النظام، واحد يريد استكمال المؤسسات السياسية بكل التشوهات التي تعتري المسار، وآخر يعمل على إعادة ضبط المسار السياسي بما يحقق مصالحه وتكييفه وفق ما استجد من معطيات الواقع المحلي والدولي في الفترة الأخيرة، وبالتالي يعمل على تأجيل العملية الانتخابية التي دلت معطياتها الأولية على أنها تؤزم أكثر مسألة المشروعية ولا تحقق الشرعية الشكلية التي تحرص السلطة في مجملها على تحقيقها لإسكات الإكراهات الدولية». واعتبر أن «النظام في العادة معتاد على جعل المناسبات الانتخابية فرصة لتسوية نزاعات الأطراف المتنافسة أو المتصارعة، وهذه الانتخابات في تقديري تحمل ذات الأهمية لأجنحة النظام أكثر منها لتحقيق التغيير الذي تتغنى به بعض الشعارات، إذ يعمل كل طرف على استغلال عناصر وامكونات قوته لإلحاق الضرر بطرف ما أو الإطباق على أخرى».

ولا ينخرط في خريطة طريقها «هي أسلوب اعتادت السلطة على استخدامه في السابق لإسكات كل الأصوات الرافضة لرعاية السياسات التي تنتهجها، للهروب من مواجهة شجاعة ومسؤولة للأزمات متعددة الأبعاد في البلاد، وهي بعيدة عن روح المسؤولية الواجب التحلي بها لمواجهة المشاكل المطروحة برزانة وبرودة والبحث عن الحلول». واعتبر أن ذلك «يضع الشعب ومستقبل البلاد رهينة هذه المغامرات غير محسوبة العواقب، سواء كان المغامرون داخل السلطة أو خارجها، لأن هناك متعنّتين ومغامرين حتى خارج السلطة، ولكن المسؤوليات تختلف، فالسلطة تتحمّل المسؤولية وهي التي يجب أن تعمل على وجود مخرجات للانسداد». ورأى أنه يتوجب أن «تكون هناك مبادرات ومقترحات من الفاعلين السياسيين، تدق ناقوس الخطر وتقدّم الحلول البديلة وتحذر المغامرين سواء داخل السلطة وخارجها وتحميلهم المسؤولية عن تضييع الفرص في بناء بديل وحلول متوافق عليها»، مقترحاً في هذا السياق طرح مبادرة حوار وطني، قائلاً «يجب أن ندافع عن ضرورة تكريس الديمقراطية التوافقية التي تُجنّبنا الصراعات، وتجاوزها بمشاركة الجميع من دون إقصاء والأخذ بعين الاعتبار المقترحات المختلفة والتي تصب في خدمة بناء وتعزيز الدولة الوطنية الديمقراطية».

تصاعد موجة الاحتجاجات العمالية منذ أسابيع (Getty)

متابعة

تعزيزات أميركية لخروج آمن من أفغانستان

أكدت الولايات المتحدة أن عمليتها للانسحاب الكامل من أفغانستان بحلول 11 سبتمبر/أيلول المقبل، والتي بدأت يوم السبت الماضي، تسير وفق الخطة المعدّة لها من قبل وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، مع إرسال تعزيزات إضافية لحماية الجنود الأميركيين المغادرين، وكذلك من الدول الحليفة التي شاركت في غزو أفغانستان، ولا تزال متواجدة في هذا البلد. ويأتي بدء عملية الانسحاب الكامل، الذي كان أعلن عنه الرئيس الأميركي جو بايدن في شهر إبريل/نيسان الماضي، على الرغم من تصاعد هجمات حركة «طالبان» ضد القوات الأفغانية، فيما أكد «البنتاغون» عدم تعرض جنوده لهجمات منذ الأول من مايو/أيار الحالي. ولم يخف المسؤولون العسكريون الأميركيون أخيراً خشيتهم على مصير القوات الأفغانية بعد الانسحاب، متحدثين عن واقع صعب، رغم بقاء تماسكها، ومؤكدين السعي لاستمرار دعمها.

وأعلن وزير الدفاع الأميركي لويد أوستن، أول من أمس، أن «البنتاغون» أرسل مزيداً من التعزيزات إلى دول مجاورة لأفغانستان، لتأمين انسحاب القوات الأجنبية من هذا البلد، والذي يجري «كما هو مخطّط له». وقال أوستن إنه «حتى الآن، الانسحاب الذي بدأ قبل أقل من أسبوع، يسير كما هو مخطّط له». وتعليقاً على الاشتباكات العنيفة التي تجري بين «طالبان» والقوات الأفغانية في إقليم هلمند، منذ أن بدأ الجيش الأميركي سحب آخر قواته من البلاد السبت الماضي، رأى أوستن أنها كانت «متوقعة»، مضيفاً إلى «ما نراه هو زيادة الضغط». وبالنسبة لبقاء الدعم الأميركي لكابول، أكد أوستن أنه سيستمر من خلال التمويل و«الدعم اللوجستي من الخارج». وقال أوستن: «سنبقى شركاء للحكومة الأفغانية والقوات الأفغانية، ونأمل أنه بدعمنا ستكون فعّالة»، متحدثاً عن «قدرات مهمّة جداً» لدى هذه القوات، على الرغم من أن «الأمر سيكون صعباً».

من جهته، أوضح رئيس هيئة الأركان الأميركية المشتركة، الجنرال مارك ميلي، أن البنتاغون أمر بنشر ما مجموعه 6 قاذفات ثقيلة من طراز «بي 52»، و12 طائرة مقاتلة من طراز «إف 18»، لـ«تقديم الدعم إذا لزم الأمر». وتضاف إلى هذه القطع، حاملة الطائرات «يو إس إس دوايت إيزنهاور»، التي مدّدت مهمّتها في منطقة الخليج. وحول هجمات «طالبان»، قال ميلي إن مجموعاتها تشن بين 80 و120 هجوماً على أهداف للحكومة الأفغانية يومياً، لكن منذ بدء الانسحاب الأميركي في الأول من مايو الحالي «لم تكن هناك هجمات ضد القوات الأميركية وقوات التحالف».

وتطرق ميلي إلى مصير الدعم الأميركي لكابول، معتبراً أن القوات الأفغانية والحكومة الأفغانية «لا يزالان متماسكين». ووسط توقعات بأن «طالبان» قد تستولي على السلطة من الحكومة في أعقاب الانسحاب الأميركي، رأى ميلي أنه «يفترض ألا يُتوقع زوال القوات الأفغانية»، مشدداً على «عزم الرئيس الأميركي دعمها». وتعليقاً على السيناريو المتشائم بانهيار القوات الأفغانية، قال ميلي: «إنهم يقاتلون من أجل بلدهم اليوم، ولذلك فإنه في تقديري العسكري، استنتاج غير محسوم أن تفوز طالبان بشكل أتوماتيكي وتسقط كابول، أو أي من هذه التوقعات السيئة». وأضاف أن «لدى القوات الأفغانية قدرات عسكرية مهمة، سنرى كيف سيتم الاستفادة من ذلك».

وأكد ميلي إجراء بلاده محادثات مع الحكومة الأفغانية حول كيفية مواصلة تقديم دعم فعّال لقواتها الجوية، لتتمكن من مساندة القوات على الأرض، موضحاً أن «الأمر مرهون إلى حد كبير بالظروف الأمنية على الأرض»، وأن «الهدف هي إبقاء القوات الجوية الأفغانية في الجو وتزويدها بدعم الصيانة المستمر».

أوستن: هجمات «طالبان» في هلمند لزيادة الضغط

أكدت واشنطن استمرار دعمها للقوات الأفغانية بعد الانسحاب (وكيل كوسار/فرانس برس)

(فرانس برس، أسوشييتد برس)

تقرير

رسائل للنظام وللأقليم

تمديد الطوارئ الأميركية حيال سورية

يحمل تمديد الإدارة الأميركية حالة الطوارئ الوطنية المتعلقة بسورية رسائل لأكثر من طرف، أولها نظام بشار الأسد

عماد كركص

لا يبدو قرار الرئيس الأميركي جو بايدن، أول من أمس الخميس، القاضي بتمديد حالة الطوارئ الوطنية (الأميركية) المتعلقة بسورية، إجراءً روتينياً، كونه جاء عبر بيان شديد اللهجة تجاه النظام السوري وحمل تحذيرات وتهديدات مباشرة، وذلك تزامناً مع اتهام أميركي في مجلس الأمن للنظام بالوقوف وراء ما لا يقل عن 50 هجوماً كيميائياً في البلاد. ولا يُستبعد أن يكون لهذا القرار تبعات في المرحلة المقبلة حيال كفية تعاطي الولايات المتحدة مع القضية السورية.

ويأتي «تكشير الأنياب» من قبل واشنطن في وجه النظام، بعدما ضرب الأخير بعرض الحائط التحذيرات الدولية من إجراء انتخابات رئاسية للتجديد لبشار الأسد لولاية رئاسية جديدة، في حين تذهب إدارة بايدن للتلويح بورقة جرائم النظام باستخدام السلاح الكيميائي، في خطوة قد تكون لدفعه نحو تفاوض حقيقي على حل سياسي وفق القرارات الأممية، فيما لا يبتعد هذا التحرك عن توجيه رسالة لدول إقليمية تبدو راغبة في إعادة تطبيع العلاقات مع النظام.

وجدد بايدن حالة الطوارئ الوطنية الخاصة بسورية سنة إضافية. وذكر بيان صادر عن البيت الأبيض أمس الأول الخميس أن تصرفات النظام السوري وسياساته، فيما يتعلق بدعم المنظمات الإرهابية والأسلحة الكيميائية، تشكّل تهديداً للأمن القومي والسياسة الخارجية واقتصاد الولايات المتحدة. وقال البيان إن «وحشية النظام وقمعه للشعب السوري الذي دعا إلى الحرية، لا تعرّض الشعب نفسه للخطر فحسب، بل تولد أيضاً حالة من عدم الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة». وشجب البيان «العنف الوحشي وانتهاكات الأسد ومساعدوه الروس والإيرانيون»، داعياً النظام وداعميه إلى «وقف حربه العنيفة ضد شعبه، ووقف إطلاق النار على مستوى البلاد، وتمكين وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع السوريين المحتاجين، والتفاوض على تسوية سياسية في سورية وفق قرار مجلس الأمن 2254». كما أوضح أن مواصلة حالة الطوارئ تجاه سورية ترتبط بالتغييرات في سياسات وإجراءات النظام.

وبموجب قانون الطوارئ الوطنية الذي أقرّه الكونغرس الأميركي عام 1976، يحق للرئيس الأميركي التعامل مع الأزمات الطارئة بشكل حاسم، وتجنّب أي قيود على قراراته المتعلقة بالتعامل مع الأزمات، بشرط تأكيد وجود «تهديدات غير طبيعية وخطيرة على الأمن القومي والمصالح الأميركية».

بالنسبة لسورية، فإن تمديد حالة الطوارئ الخاصة بها قد يعني استمرار العمل بـ«قانون قيصر» من خلال فرض حزم عقوبات جديدة، بعد توقف صدورها قبيل تسلم بايدن للسلطة. كذلك فإن التهديدات التي أشار إليها بايدن في بيان البيت الأبيض تستلزم إبقاء القوات الأميركية في سورية، وشرقها تحديداً، وربما تشهد الجغرافيا السورية توسعاً لانتشار القوات الأميركية في البلاد، لا سيما مع ملاحظة استعدادات أميركية مع حلفائها في سورية، يفهم منها التحضير لإبعاد المليشيات الإيرانية عن مواقع شرقي البلاد. ويتضمن التجديد رسالة من إدارة بايدن إلى الدول الإقليمية، ولا سيما العربية منها، الراغبة في إعادة تطبيع العلاقات مع النظام، بالتوقف عن هذا المسعى الذي تدعمه روسيا. لكن الأبرز من بين رسائل التمديد وما رافقها في البيان هو توقيت صدوره قبيل الانتخابات الرئاسية التي يعتزم النظام السوري إجراءها في 26 مايو/ أيار الحالي على الرغم من تكرار المجتمع الدولي والغرب مواقف حازمة بعدم الاعتراف بشرعيتها ولا نتائجها مسبقاً.

البيت الأبيض: وحشية النظام تولد عدم الاستقرار في المنطقة

يأتي تجديد الطوارئ مع إعادة دول عربية علاقاتها مع النظام

ويُتوقع أن تتخذ إدارة بايدن إجراءات أكثر صرامة حيال النظام على خلفية مضيه بإجراء الانتخابات، وربما ستبقي واشنطن تدرس خياراتها إلى حين الإعلان عن «فوز» الأسد، وبيدها العديد من الأوراق التي قد تستخدمها في هذا الشأن، وقد لوّحت أول أمس بإجراءات في مجلس الأمن. وأشار نائب المندوبة الأميركية لدى الأمم المتحدة، ريتشارد ميلز، في إحاطة له في المجلس حول ملف الانتهاكات الكيميائية في سورية، إلى أن بلاده تقدر فظائع النظام السوري، ومن بينها وقوفه وراء ما لا يقل عن 50 هجوماً كيميائياً في البلاد، مشيراً إلى أن النظام لا يزال يحتفظ بمواد كيميائية كافية لاستخدام غاز السارين، ولإنتاج ونشر الكلور، وتطوير أسلحة كيميائية جديدة. وفي الجلسة نفسها، أبلغت مفوضة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة إيزومي ناكاميتسو المجلس، عن اكتشاف عنصر كيميائي غير معلن عنه في موقع سوري، بعد اكتشاف مادة في موقع، كان النظام أخبر مفتشي وكالة حظر الأسلحة الكيميائية أنه غير مخصص لإنتاج أسلحة كيميائية، لكن تحقيقات الوكالة أثبتت العكس، بحسب ناكاميتسو.

ومع الإدانات السابقة للنظام فيما يتعلق باستخدامه الكيميائي في ستكون في يد بايدن ورقة للضغط على النظام، فيما التعامل الحاسم مع الأسد، في حال استمر بالتعنّت، لا يبدو أمراً قد تلجأ له واشنطن بشكل فجائي في الوقت الحالي، لكنه قد يكون خياراً في حال ربطه مع ملفات أخرى إقليمية تدور المصالح الأميركية في فلكها.

الجرائم الكيميائية تلاحق النظام (عز الدين إدليبي/ الأناضول)

شرق غرب

ميانمار: مسلحو «الكارين» يسيطرون على موقع عسكري

أعلن ضابط كبير في مقاطعة كارين في ميانمار، أمس الجمعة، أن عناصر مسلحة من أقلية كارين العرقية في البلاد، احرقوا موقعاً عسكرياً جديداً للقوات الحكومية، بعد سيطرتهم عليه، فيما أكدت الطبقة العسكرية الحاكمة إثر انقلابها في بداية فبراير/شباط الماضي، أنها تركز على خلق وضع مستقر في البلاد، قبل السماح لمبعوث منظمة «آسيان» (دول جنوب شرقي آسيا) بزيارة ميانمار.

(أسوشيتد برس)

بلينكن يدعو للإفراج عن ناشطي هونغ كونغ

دعا وزير الخارجية الأميركي أنتوني بلينكن (الصورة)، أمس الجمعة، إلى الإفراج عن 4 ناشطين من هونغ كونغ، هم جوشوا وونغ ولستر شوم وتيفاني يوين وجاثيل لونغ، حُكم عليهم أول من أمس بالسجن لمشاركتهم العام الماضي في تجمع بمناسبة ذكرى

الحملة القمعية للسلطات الصينية في ساحة تيان آنمين. وكتب بلينكن على «تويتر»، أن «الولايات المتحدة تقف إلى جانب سكان هونغ كونغ، وترفض إدانة الناشطين»، متحدثاً عن «وجوب الإفراج عن جميع المسجونين لممارستهم غير العنيفة للحريات المكفولة».

(فرانس برس)

نيجيريا: مقتل ضابطين في هجوم مسلح

قُتل ضابط شرطة وقوات من أمس الخميس، في هجوم مسلح شنّه مجهولون بهدف تحرير محتجزين في مركز أمني جنوب شرقي نيجيريا. وذكرت وسائل إعلام محلية، أن المسلحين هاجموا مركز شرطة أبوسي في منطقة إيديميلي، وأضرموا النار فيه، فيما أكد المتحدث باسم الشرطة، إكينجا توتشوكو، أن «الضابطين قتلا خلال تبادل إطلاق النار مع المسلحين».

(الأناضول)

سلوفينيا تعزز مراقبة حدودها

أعلنت حكومة سلوفينيا أمس الجمعة، أن ضباط شرطة من 3 دول أوروبية أخرى، سيساعدون في تسيير دوريات على الحدود مع كرواتيا، التي تعد جزءاً من طريق يستخدمه المهاجرون للوصول إلى أوروبا الغربية. وذكرت وزارة الداخلية السلوفينية أن 5 ضباط من إستونيا و6 من ليتوانيا و10 من بولندا، سينضمون إلى قوات الحدود المحلية، حيث من المتوقع أن تبدأ الدوريات المشتركة الأسبوع المقبل.

(أسوشيتد برس)

ألمانيا: حزب ميركل يصوب على «الخضر»

شنّ حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، أمس الجمعة،

هجوماً على حزب الخضر، باعتباره خصمه الرئيسي، منتقداً في تقرير برنامج «الخضر» الانتخابي وخططه في حال وصوله لمنصب المستشارية. وكان «الاتحاد الديمقراطي» الاتهامات بحق مرشحة «الخضر» أنالينا باربوك، معتبراً أنها تفتقد للخبرة السياسية، بحسب فريق المرشح عن «الاتحاد» لانتخابات المحلية، فريدريش ميرز، معتبراً أن البداية البطيئة لحملة أرمين لاشيت (الصورة)، مرشح حزبه لخلافة أنجيلا ميركل، «ليست إشكالية».

(العربي الجديد)

رصد

انتخابات بريطانيا: الفضائح لا تضعف جونسون والمحافظين

تمكن حزب المحافظين من تعزيز اختراقه لمعاقل حزب «العمال» شمال إنكلترا، في الانتخابات المحلية التي جرت أول من أمس، فيما ترتقب اسكتلندا نتائج مصيرية

الحق «يوم الخميس الكبير»، ضربة انتخابية قوية بحزب العمال البريطاني، بعدما أظهرت نتائج الانتخابات المحلية التي شهدتها إنكلترا واسكتلندا وويلز أول من أمس بتأخير عام بسبب كورونا، فوز حزب المحافظين الحاكم في بلدة هارتلبول، شمال إنكلترا، على حساب «العمال»، وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من خمسين عاماً.

وفيما بينت نتائج الانتخابات التي تعد أول اختبار انتخابي لجونسون منذ توليه رئاسة الوزراء نهاية العام 2019، أن حزب المحافظين برزعامة بوريس جونسون لم يتأثر بالحملة التي شنّت على رئيس الوزراء أخيراً من داخل حزبه، وسط اتهامات له بـ«الفساد» يبدو أن حزب العمال سيواجه تحدي ترميم الانقسامات داخله، والأزمات التي تواجهه، مع ترقب أيضاً لنتائج الاقتراع في اسكتلندا. وكان دعي 48 مليون ناخب لتجديد حوالي 15 ألف مقعد في 143 مجلساً محلياً في إنكلترا وبرلماني ويلز واسكتلندا، إلى جانب 13 رئيساً للبلدية، بينها خصوصاً العاصمة لندن، في أكبر اقتراع محلي منذ نحو 50 عاماً.

وحقق حزب المحافظين الحاكم في بريطانيا، انتصاراً تاريخياً في انتخابات خاصة في بلدة هارتلبول، شمال إنكلترا، ما وجّه ضربة كبيرة لـ«العمال»، الذي شغل المقعد البرلماني في هارتلبول منذ إنشائه في العام 1974. وأظهرت النتائج التي صدرت أمس، فوز مرشحة حزب المحافظين جيل مورتيمر بنحو 15529 صوتاً، أو ما يقارب الـ52 في المائة من الأصوات، فيما حصل مرشح «العمال» بول ويليامز على 8589 صوتاً (حوالي 29 في المائة من الأصوات).

ويبدو أن حزب العمال كان مستعداً لتلقي صدمة الهزيمة. فقد اعترف مسؤول قطاع النقل داخل الحزب، جيم مكماهون، لشبكة «سكاي نيوز»، أنه «من الواضح تماماً بعد أن رأينا بطاقات الاقتراع، أننا لسنا في وارد الفوز مع أننا بذلنا أقصى جهودنا». وتشكل هذه الخسارة ضربة قاسية لزعيم الحزب كير ستارمر، ونذير شؤم قبل الانتخابات العامة المقبلة المقررة في 2024. فعند تسلمه مهماته على رأس الحزب، وعد ستارمر بإعادة «العمال» إلى المسار الصحيح، بعد هزيمته التاريخية في الانتخابات التشريعية لعام 2019 وانتزاع المحافظين «الجدار الأحمر» منه، في إشارة إلى المناطق في شمال إنكلترا التي تأثرت بتراجع التصنيع وهي مؤيدة تقليدياً لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي. وبحسب صحيفة «ذا غارديان» البريطانية، فإن الهزيمة في هارتلبول تأتي «وسط ليلة عاصفة لحزب العمال في الانتخابات المحلية في إنكلترا، في ظل أنباء عن تخلي الناخبين عن الحزب واتجاههم للتصويت للمحافظين وللبيرالديمقراطيين، وفي بعض الأحيان لحزب الخضر». أما أشارت الاستطلاعات إلى تقدم صادق خان لولاية ثانية لرئاسة البلدية، بفارق كبير عن المحافظ شون بيلي.

وفي اسكتلندا، حيث سينتخب برلمان جديد للمقاطعة، تبدو نتائج هذه الانتخابات، والتي يفترض أن يعلن عنها كاملة اليوم السبت، مصيرية للبلاد، إذ يأمل انفصاليو «الحزب الوطني الاسكتلندي» الذي تقوده رئيسة الوزراء نيكولا ستورغون، في تحقيق نصر كبير للضغط على الحكومة المركزية في لندن لتتمكن من تنظيم استفتاء جديد على استقلال المقاطعة. لكن جونسون يعارض مثل هذه الخطوة بشدة، مشيراً إلى أن استفتاء مثل الذي جرى في العام 2014، وصوت فيه 55 في المائة من المقترعين لصالح البقاء في المملكة المتحدة، يمكن أن يحدث «مرة واحدة في كل جيل»، فيما يشير مؤيدو الاستفتاء الجديد، التي جرت على مدى الأشهر الماضية، قد أشارت إلى تقدم كبير لـ«الحزب الوطني الاسكتلندي» وأغلبية مؤيدة للاستقلال، لكن ذلك لم يعد أكيداً، بعد بروز «منافسة حادة»، وفق ما أكدت ستورجون.

وتشكل انتخابات أول من أمس، التي نظّمت في إنكلترا واسكتلندا وويلز بعد تأجيلها لعام بسبب الأزمة الصحية، أول اختبار انتخابي لجونسون منذ فوزه الساحق في الانتخابات التشريعية في 2019 ودخول «بريكست» حيّز التنفيذ. ويبدو أن جونسون يستفيد من نجاح حملة التطعيم الضخمة ضد كورونا التي وضعت المملكة المتحدة على طريق العودة إلى الحياة الطبيعية، على الرغم من الخسائر الفادحة التي سبّبها الوباء (أكثر من 127 ألف وفاة) والعديد من الفضائح، بما في ذلك تمويل تجديد شقته الرسمية. وكان رئيس الوزراء البريطاني دعا في تغريدة على «تويتر» قبيل بدء الاقتراع إلى التصويت لحزبه، مؤكداً أنه الوحيد القادر على تحقيق أولويات البريطانيين في مواجهة المعارضة التي «لا تعتمد سوى على المناورات السياسية».

فاز المحافظون في بلدة هارتلبول للمرة الأولى منذ 1974

(فرانس برس، رويترز، أسوشيتد برس)

3 ملفات توتّر الأجواء

تأزم العلاقات المغربية الألمانية

تبدو العلاقات المغربية الألمانية متجهة لمزيد من التأزم جراء 3 ملفات تلقي بظلال ثقيلة على هذه العلاقات، على رأسها ملف الصحراء

الرباط ـ **عادل نجدي**

فتح استدعاء المغرب، أول من أمس الخميس، لسفيرته في برلين زهور العلوي، من أجل التشاور، بعدما كان قرر في وقت سابق وقف جميع الاتصالات مع السفارة الألمانية في الرباط، الباب واسعاً أمام تصعيد جديد في التوتر بين البلدين. وفيما لم تُخفِ الخارجية الألمانية دهشتها الشديدة من قرار الاستدعاء، لقيامها "بجهود بناءة مع الجانب المغربي لحل الأزمة"، يبقى السؤال عن المدى الذي سيبلغه تأزّم العلاقات بين البلدين، في ظلّ ربط الرباط قرار استدعاء سفيرتها "بما راكمته ألمانيا من مواقف عدائية تنتهك المصالح العليا للمملكة".

وبالتزامن مع الأزمة المتصاعدة التي تمر بها علاقة المغرب مع إسبانيا جراء استقبال الأخيرة لزعيم جبهة "البوليساريو"، إبراهيم غالي، بهوية جزائرية أخيراً للعلاج، وموقفها المعارض للاعتراف الأميركي بمغربية الصحراء، تبدو العلاقات المغربية الألمانية بدورها متجهة إلى مزيد من التأزم والتوتر جراء 3 ملفات تلقي بظلال ثقيلة على تلك العلاقات.

وفي وقت يبدو فيه استدعاء السفيرة المغربية إجراءً رمزياً للتعبير عن غضب المغرب من سياسات ألمانية رسمية حكومية وغير حكومية تجاه قضاياه الأساسية، وكذلك إشارة واضحة إلى أن قنوات الحوار بين البلدين فشلت إلى حد الساعة في التوصل إلى تفاهم حول كيفية إعادة تنظيم العلاقات الثنائية، يبقى ملف الصحراء على رأس الملفات التي تدفع في اتجاه تأزيم العلاقات، إذ اتهمت الرباط برلين بـ"تسجيل موقف سلبي" بشأن قضية الصحراء، واتخاذ "موقف عدائي في أعقاب الإعلان الرئاسي الأميركي، الذي اعترف بسيادة المغرب على صحرائه"، وذلك بحسب بيان لوزارة الخارجية المغربية الخميس، التي اعتبرت أن هذا الموقف الألماني "خطير ولم يتم تفسيره إلى حد الآن".

وعلى الرغم من إشادة ألمانيا بالاتفاق المغربي الإسرائيلي لاستئناف العلاقات بين الطرفين، إلا أنها لم تتردّد من خلال خارجيتها في التشكيك علانية في شرعية اعتراف الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، بسيادة المغرب على الصحراء في 10 ديسمبر/كانون الأول الماضي، معتبرة أنّ مضمونه "يخالف الشرعية الدولية". أكثر من ذلك، سارعت برلين في 22 ديسمبر الماضي، للمطالبة باجتماع مغلق لمجلس الأمن، بهدف مناقشة قضية الصحراء. واستفزّ المندوب الألماني في الأمم المتحدة، كريستوف هيوسغن، المملكة المغربية، حين أبدى تعاطفه مع جبهة البوليساريو بحديثه عن "الطرف الضعيف الذي يعيش الإحباط". ولم يتوقف الأمر عند ذلك، بل بعد تلك الجلسة، رفع ممثل ألمانيا في الأمم المتحدة رسالة إلى رئاسة مجلس الأمن يتبنى فيها رواية "البوليساريو" والجزائر بخصوص انهيار وقف إطلاق النار، وهو ما لم يصدر عن أي بلد آخر.

كذلك، مثّل ملف الإرهاب إحدى أبرز القضايا التي ساهمت في زيادة التوتر بين البلدين، وكانت آخر ردود الفعل في هذا الشأن، اتهام الخارجية المغربية السلطات الألمانية بـ"التواطؤ مع مدان سابق بارتكاب أعمال إرهابية، ولا سيما مع الكشف عن معلومات حساسة قدمتها أجهزة الأمن المغربية إلى نظيرتها الألمانية بشأنه". وطيلة الأشهر الماضية، اشتكت الرباط من صمت برلين على ما اعتبرته خطاباً تحريضياً يروجه انطلاقاً من الأراضي الألمانية، محمد حاجب، الذي قضى 7 سنوات في السجون المغربية إثر اعتقاله عام 2010، بعد عودته للمغرب قادماً من ألمانيا، إذ كان متورطاً في أعمال إرهابية بدولة باكستان، بحسب السلطات.

وزاد من انتقادات الرباط للموقف الألماني، عدم تحريك ألمانيا الإجراءات القانونية والقضائية إزاء "استهداف حاجب للمغرب وصورة رموزه ومؤسساته الأمنية"، و"تحريضه الشباب المغاربة على الإرهاب، من خلال قناته على موقع يوتيوب، مستغلاً وجوده في ألمانيا التي يحمل جنسيتها".

كما فتحت الأزمة الليبية صفحة إضافية في ملف الأزمة بين البلدين، إذ كان لافتاً إقصاء ألمانيا للمغرب من المشاركة في مؤتمر برلين في يناير/كانون الثاني 2020. وقد أعربت المملكة المغربية، حينها، عن استغرابها العميق لإقصائها من المؤتمر، على الرغم من أنها "كانت دائماً في طليعة الجهود الدولية الرامية إلى تسوية الأزمة الليبية، وقد اضطلعت بدور حاسم في إبرام اتفاق الصخيرات، الذي يشكل حتى الآن الإطار السياسي الوحيد الذي يحظى بدعم مجلس الأمن وقبول جميع الفرقاء الليبيين".

في المحصلة، تُفاقِم هذه الملفات الثلاثة الخلاف بين الرباط وبرلين، إلى درجة تثير علامات استفهام حول ما إذا كانت العلاقات بين البلدين قد تجد طريقها إلى التسوية خاصة في الفترة القريبة المقبلة، كون الملفات العالقة بينهما كثيرة، والتباين في وجهات النظر بشأنها عميقاً، وليس من السهل على كلا البلدين تجاوزه. في السياق، يرى المحلل السياسي المغربي، عادل بن حمزة، أنّ استدعاء الرباط للسفيرة زهور العلوي "مؤشر على تعثّر تسوية الخلافات ودياً بين المغرب وألمانيا، وكذلك على استمرار الرباط في التدرج بخصوص الخطوات التي قررتها للرد على السلطات الألمانية". ويقول بن حمزة، في حديث مع "العربي الجديد"، إنه "لا يمكن قراءة المنهجية الجديدة لبرلين في تعاطيها مع النزاع المفتعل في الصحراء المغربية، خارج كونها منهجية تقوم على ابتزاز الرباط ومقايضتها، على خلفية ملفات اقتصادية خِلافية بين البلدين، من أبرزها اعتراض ألمانيا على تمويل البنك الأوروبي لمشروع القطار فائق السرعة الذي يربط بين طنجة والدار البيضاء بسبب منح المشروع للفرنسيين. إضافة إلى قضايا أخرى تتعلق بسوق الطاقات المتجددة الصاعد في المغرب، وقطاع التأمينات والبنوك وصناعة السيارات، إذ ترى برلين أنها خارج السوق المغربية، أو على الأقل لا تحضر فيه بشكل يوازي قوتها الاقتصادية". في المقابل، يبدو أنّ المغرب، بحسب بن حمزة، "قد حسم خياره، في رفض أي ابتزاز أو مساومة، يتم فيها توظيف قضية الصحراء، أياً كان مصدر ذلك الابتزاز"، لافتاً في السياق إلى "التوتر الذي حدث في السنوات الماضية بين المغرب والسويد وفرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأميركية، وحتى الأمين العام الأسبق للأمم المتحدة بان كيمون بشأن قضية الصحراء". ويشير بن حمزة إلى أنّ "الأزمة الحالية تطرح أكثر من علامة استفهام حول ما إذا كانت ستقف في حدود تعثّر العلاقات الثنائية التي يمكن تداركها وفق منطق رابح - رابح، أم أنّ برلين قد تنقل المواجهة إلى مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وهو ما سيمسّ الشراكة والتعاون المغربي الأوروبي في عدد من القضايا، أهمها الهجرة والإرهاب؟".

استدعى المغرب سفيرته في برلين زهور العلوي للتشاور (Getty)

الصحراء على رأس الملفات التي تدفع باتجاه تأزيم العلاقات

في السياق نفسه، يرى الباحث في العلاقات الدولية، بوبكر أونغير، أنّ "البلدين سيتجاوزان الأزمة الحالية لاعتبارات عدة، منها أنّ المغرب يعي جيداً الدور المحوري والأساسي الذي تؤديه ألمانيا في الاتحاد الأوروبي، وكذلك لإدراك برلين جيداً أنّ التعاون مع الرباط في المجال الاستخباراتي والأمني، مسألة حيوية بالنسبة لأمن ألمانيا واستقرارها". ويوضح أونغير، في حديث مع "العربي الجديد"، أنّ "المياه ستعود إلى مجاريها، ولكن بعد أن يعي البلدان أنّ من مصلحتهما الحفاظ على علاقات متميزة"، لافتاً إلى أنّ "للمغرب عدة أوراق تفاوضية قوية، من بينها اتفاق الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي، وملفات الهجرة الحارقة، وهي ملفات تهم أوروبا برمتها".

أمّا الباحث في العلاقات الدولية، عثمان أمكور، فيعتقد أنّ "التصعيد الدبلوماسي الذي انتهجه المغرب في أزمته مع ألمانيا، لن يؤثر عليه بالسلب، بسبب ضعف المبادلات التجارية بين البلدين، بخلاف الطرف الألماني الذي قد تكون خسارته أكبر في حال استمرت الرباط في التصعيد، بحكم كون المغرب شريكاً مهماً لأوروبا في مجال مكافحة الهجرة السرية والتطرف"، معتبراً أنّ "انسحاب الرباط من التعاون في هذين الملفين فقط، قد يسبب لألمانيا مشاكل عديدة". ويرى أمكور في حديث مع "العربي الجديد"، أنّ لجوء الرباط إلى استدعاء سفيرة المغرب في برلين "يظهر أنها انتقلت من دبلوماسية القوة الناعمة التي تُوظّف فيها الوسائل الرمزية فقط، إلى دبلوماسية القوة الذكية"، لافتاً إلى أنّ "المغرب بات لا يساوم في قضاياه الوطنية، وإنما يدافع عنها بالتصعيد الدبلوماسي والسياسي في حال تطلب الأمر ذلك".